الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/47/80
15 March 1993

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
البند ٩١ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/47/658)]

٤٧/ ٨٠ - "التطهير الإثني" والضغينة العنصرية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢]، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري[٣]،

وإذ تؤكد من جديد اقتناعها بأن أي عقيدة تفوق تقوم على أساس المفاضلة العنصرية هي عقيدة زائفة علميا ومشجوبة أخلاقيا وغير عادلة وخطيرة اجتماعيا، وبأنه ليس ثمة ما يبرر التمييز العنصري، نظريا أو عمليا، في أي مكان،

وإذ تؤكد من جديد أيضا اقتناعها بأن التمييز بين البشر على أساس العرق أو اللون أو الدين أو الأصل الإثني يشكل عقبة أمام إقامة علاقات ودية وسلمية فيما بين الدول ويمكن أن يزعزع السلم والأمن فيما بين الشعوب والتوافق فيما بين الأشخاص الذين يعيشون جنبا إلى جنب حتى داخل الدولة الواحدة،

واقتناعا منها بأن مُثل أي مجتمع بشري تستنكف وجود الحواجز العنصرية والإثنية، وإدراكا منها للحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة للقضاء على جميع أشكال الضغينة العنصرية،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) القرار ٢١٠٦ ألف (د - ٢٠)، المرفق.

وإذ يثير جزعها أنه لا تزال هناك في العديد من أنحاء العالم مظاهر تكشف عن تمييز عنصري تشجعها فلسفة التفوق العنصري أو الضغينة العنصرية، وذلك على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستئصالها،

وإذ يساورها بالغ الجزع بسبب سياسات وممارسات "التطهير الإثني"، التي تغذي الضغينة والعنف، حيثما ظهرت،

وإذ تلاحظ أهمية احترام حقوق من ينتمون إلى أقليات قومية أو إثنية وأقليات دينية ولغوية،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢٤٢/٤٦ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢، الذي تذكر فيه أن ممارسة "التطهير الإثني" البغيضة تشكل انتهاكا فادحا وخطيرا للقانون الإنساني الدولي،

١ - تدين بلا تحفظ "التطهير الإثني" وأعمال العنف الناجمة عن الضغينة العنصرية؛

٢ - ترفض بقوة السياسات والمذاهب التي تهدف إلى الترويج للضغينة العنصرية و "التطهير الإثني" في أي شكل من الأشكال؛

٣ - تؤكد من جديد أن "التطهير الإثني" والضغينة العنصرية يتنافيان تماما مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا؛

٤ - تكرر الإعراب عن اقتناعها بأن من يرتكبون أو يأمرون بارتكاب أعمال "التطهير الإثني" مسؤولون شخصيا عن ذلك وينبغي تقديمهم للعدالة؛

٥ - تطالب جميع من يرتكبون أو يأمرون بارتكاب أعمال "التطهير الإثني" بإنهائها فورا؛

٦ - تطلب إلى جميع الدول أن تتعاون في القضاء على جميع أشكال "التطهير الإثني" والضغينة العنصرية.

الجلسة العامة ٨٩
١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢